الخلاصة

يعدّ الفساد الجريمة الأكثر خطراً من بين الجرائم التي تنال من قيم العدالة وسبل تنمية وتطور المجتمعات ، ففي ظل الفساد تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ؛ إذ يلتهم الفساد القسم الأعظم من الموارد المخصصة لتمويل برامج التنمية ، و يقوّض الفساد وانتشاره ثقة المواطنين بحكوماتهم ويعيق المنافسة الشريفة العادلة ويسهم في تفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة.

وقد تزايدت العناية مؤخراً بقضايا الفساد ، إذ أصبحت ظاهرة في بعض الدول ، لها انعكاساتها السلبية على كيان المجتمع كله ، ويعد العراق من الدول التي ابتُليت بظاهرة الفساد وللحد من الفساد ومحاربته وللسيطرة عليه برزت الحاجة إلى وضع وتطبيق سياسات وإجراءات فاعلة بمكافحة الفساد والوقاية منه، لذلك نجد الدول قد أنشأت أجهزة متخصصة لها قوانينها التي تعبر عن خصوصيتها التي تخدم ببلوغها لهدفها المنشود في منع الفساد ومكافحته ،من حيث ضبط عمليات الانحراف ،وردع أي محاولة للقيام به ، ومحاسبة مرتكبيه والمحافظة على المال العام . وفي عام ٢٠٠٤ خطى مجلس الحكم العراقي(المنحل) خطوة فاعلة في مجال مكافحة الفساد وذلك بإصدار القانون التنظيمي الملحق بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) المرقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤، المتضمن إنشاء هيأة النزاهة التي كان من أهم أهدافها تطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة، وقد أناط القانون لهذه الهيأة عدة وسائل للوصول الى ذلك الهدف من أهمها إعطاؤها سلطة التحقيق في جرائم الفساد .

ولمّا كان موضوع استرداد الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد من الموضوعات الأكثر أهمية في هذا المجال فقد توجهت الجهود الدولية لاسترداد الاموال ، مستندة في ذلك لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٥والتي انضم العراق إليها بموجب القانون ر قم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧، وقد حددت هذه الاتفاقية الآليات والوسائل اللازمة لاسترداد الاموال التي تم تهريبها . وفي عام ٢٠١١ صدر قانون جديد لهيأة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ الذي بين بأن هدف الهيأة هو العمل على المساهمة في منع الفساد ومكافحته واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات ورسم لها القانون المذكور عدة وسائل للوصول الى ذلك الهدف منها التحقيق في جرائم الفساد بواسطة محققين يعملون تحت إشراف قاضي التحقيق المختص بالنظر في دعاوى النزاهة ،واستحدث القانون دائرة الاسترداد والتي من أهم مهامها استرداد المتهمين والمحكوم عليهم واسترداد الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد والمهربة إلى خارج العراق وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية المتمثلة بمجلس القضاء ووزارة الخارجية ووزارة العدل ومكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والهيأة الوطنية للمسائلة والعدالة وصندوق استرداد أموال العراق. وتعدّ اجراءات استرداد الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد من الإجراءات الحديثة والمعقدة والتي قد تستغرق سنوات ،وتمر بمراحل عديدة منها تتبع الاموال وجمع المعلومات عن حركتها وحجزها ووضع اليد عليها تمهيداً لمصادرتها واستردادها ، وفي أحيان أخرى لا يتم استرداد سوى جزء ضئيل من الأموال المهربة وقد تفشل إجراءات الاسترداد في أغلب الاحيان وذلك لعدة أسباب منها اختلاف النظم القانونية الإجرائية والموضوعية فيما بين الدول والقواعد الإجرائية الخاصة بالإثبات وقواعد السرية المصرفية، وضعف التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد وعدم وجود الآليات القانونية للرقابة على حركة الأموال ومن ثمَّ يتم تهريبها بيسر وبسهولة ،ونقص التشريعات الوطنية المنظمة لإجراءات استرداد الاموال ، وقلة الخبرة الفنية والموارد اللازمة لدعم هيأة النزاهة في سبيل تحقيق أهدافها ومعوقات أخرى .

ولمعالجة الإشكاليات المتقدمة فقد قسمت موضوع البحث على ثلاثة فصول ، تناولت في الفصل الأول ماهية اختصاص هيأة النزاهة في استرداد الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد ،أما في الفصل الثاني من البحث فقد تناولت اجراءات هيأة النزاهة في استرداد الأموال المتحصلة من جرائم الفساد على الصعيد الوطني و الدولي و تناولت فيه أيضاً الإجراءات القانونية لاسترداد الأموال المتأتية من جرائم الفساد ، اذ حددت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الآليات القانونية والوسائل التي يمكن اللجوء إليها لاسترداد الأموال ، والمتمثلة بالتعاون الدولي في مجال المصادرة أو الاسترداد المستند إلى حكم إدانة جنائية واسترداد الاموال المتأتية من جرائم الفساد عند عدم وجود حكم إدانة جنائية أما الآلية الثالثة لاسترداد الأموال هو الاسترداد المباشر المتمثل بإقامة الدعاوى المدنية أمام المحاكم المختصة في الدولة التي هربت اليها الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد وتم تناول الطريقة الاخيرة في الفصل الثالث من بحثنا ، فضلاً عن ذلك تم بحث المعوقات التي تعترض استرداد الأموال ، وكذلك تطرقت الى الإجراءات الأساس لاسترداد الأموال في جوانب عدة منها الجانب القانوني والجانب المجتمعي والدبلوماسي لما لهذه الجوانب من أثر فعال ومهم في تحقيق نتائج ايجابية في إجراءات استرداد الأموال المتحصلة من جرائم الفساد.

ثم أنهيت البحث بخاتمة تضمنت أهم ما توصلت اليه من نتائج ومقترحات ،وقد كانت دراسة الموضوع دراسة تحليلية مقارنة ،كما كانت دراستي نقدية هادفة بإبداء الرأي بهدف الوصول إلى أفضل الصيغ والحلول القانونية لمواطن الخلل والقصور التشريعي في التشريعات الوطنية الخاصة بمواجهة جرائم الفساد والتشريعات الدولية المتمثلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ،ومن الله التوفيق والسداد .

الباحث